

## انتخابات العراق.. ديمقراطية شكلية لتثبيت دعائم نظام مهزوز



هذه النتائج المشوهة بتهديد المصالح والسلم المجتمعي والإقليمي والعالم ككل ما لم يتم تداركها ووضع حلول ناجحة وسليمة لها. يذكر وبحسب مراقبين أن الانتخابات العراقية تشهد انخفاضا ملحوظا في عدد المواطنين المؤمنين بالتغيير عن طريق صندوق الاقتراع، وشهدت انتخابات 2018 النسبة الأكبر من المقاطعة الشعبية وبلغ عدد المشاركين في تلك العملية أقل من 20 في المئة من عدد سكان العراق.

في العراق والتي على المجتمع الدولي تدارك هذه المعضلة قبل تفاقمها وتحولها لصراع مزمن وعملي يصعب التكهن بمخرجاتها في ما بعد ولنا في المنظمات الإرهابية السنية بعد انتخابات 2006، والإرهابيات الإرهابية الشيعية وأصحاب الطموحات غير الديمقراطية بعد انتخابات 2014، 2018 خير مثال، هذه الحركات والتنظيمات والمليشيات نتاج طبيعية ومنطقية لعدم وجود ديمقراطية حقيقية في العراق. وستستمر

وهنا أيضا يأتي دور ومسؤولية الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها التزامات حقيقية تجاه ديمقراطية ما بعد 2003 في العراق بدعم الحركات الناشئة وفواعل الاحتجاج أصحاب الطموحات الديمقراطية من أجل إعادة وضع الديمقراطية في العراق على المسار الصحيح، الذهاب نحو الانتخابات وفق ذات المعطيات الموجودة منذ 2006 "أول عملية انتخابية" وحتى الآن هو تكريس لمفهوم الديمقراطية المشوهة والعرجاء

النهاية إلى نتائج من شأنها تعديل مسار البلد وإنقاذه من التيه والضياع الذي يمر فيه، ولكن ظل عدم وجود هذه الاشتراطات والممارسات والقوانين التي تحمي هذه الممارسات وفي ظل وجود ذات المقدمات إذن ما قيمة نتائج الانتخابات المحكومة بالفساد والمال الفاسد والأجندة الخارجية والتنافس غير العادل؟ في العام الانتخابي 2018 كانت دعوات المعارضين للنظام السياسي في العراق تتمثل بمقاطعة الانتخابات أيضا وهذا ما قد يتخذها المناهضون لفكرة المقاطعة الآن كإجابة لضرب فكرة المقاطعة مرة أخرى على اعتبار أن مقاطعة 2018 أتاحت المجال وأفرغت المقاعد لقوى السلاح الراديكالية باعتلاء سدة الحكم في البلد. ولكن حري بالذكر أن مقاطعة 2018 نظريا كانت إحدى مقدمات "انتفاضة تشرين" من منطلق "مقاطعة الانتخابات وعدم الإشتراك في سباقات هذا النظام، تسهل عملية الخروج عليه ورفضه في ما بعد". وهذا الذي حصل، وأما عمليا فإنها كانت مقاطعة ناقصة غير واعية وغير متكاملة، لأنها لم تحمل معها البديل السياسي الحزبي وإن كان ناشئا كما الآن، ولم تكن محملة بسقف طموح عال ومساحة كافية للحزب السياسي كما هو الآن، لم يراق المقاطعة آنذاك البرنامج السياسي المعارض المستند على رؤى تحمل البديل على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الآن يتم العمل على ذلك قوى المعارضة أصبحت نوعا ما أكثر نضجا وتمرسا في العمل السياسي، وهناك تنوع في الأساليب الاحتجاجية.

إعلان المعارضة السياسية من قبل الفاعلين في الحراك الاحتجاجي والحركات السياسية المنبثقة من تشرين أتى بسبب جملة من المعطيات التي أظهرها النظام السياسي في العراق، ولعل أبرزها التملص عن العهود التي قطعت أثناء نزوة الحراك الاحتجاجي وتسويق المطالب المتعلقة بتقديم قنلة المحتجين للعدالة ومحاسبتهم، بالإضافة إلى غياب الجدية في الحد من المال الانتخابي الفاسد الذي يقوض وجود عملية انتخابية نزيهة وعدم وجود إشراف ومراقبة دولية على الانتخابات وعدم وجود قرار سياسي يدفع باتجاه تفعيل قانون الأحزاب الذي يُمثل المطلب المحوري في مسألة الحد من السلاح المنفلت والمال السياسي الفاسد والأجندة الخارجية التي تؤثر سلبا على مجرى المخرج الديمقراطي الأخير المتمثل بصندوق الاقتراع.

كل هذه العوامل لا تعد ترفا احتجاجيا وأحلاما غير واقعية إنما تمثل الغاية القصوى والضرورة الملحة للدفع باتجاه الانتخابات من عدمه، فالديمقراطية ليست صندوق اقتراع فقط إنما عدة ممارسات واشتراطات، ابتداء بالإجماع على الدولة وقواها الأمنية الدستورية، وأيضا وجود حرية على مستوى التعبير والنشر والصحافة والتجمع والتظاهر، بالإضافة إلى وجود ما يدعم ويحمي هذه الممارسات كالقوانين والتشريعات ومن ثم يأتي خيار صندوق الاقتراع في النهاية.. أي أن الانتخابات تأتي بعد عملية ديمقراطية متكاملة غير منقوصة حتى تقضي في

زايد العصاد  
ناشط مدني عراقي

بعد سنين عجاف وانغلاق لأفق الحلول وانعدام الأمل برؤية دولة تُمارس فيها ديمقراطية حقيقية لا شكلية وتتخذ من المواطنة كعيار للتميز والتفاضل بين المواطنين، دولة مؤسسات وقوى أمنية دستورية تغذ القانون على الجميع، دولة ذات سيادة وقرار مستقل غير خاضعة لتأثير الأجندة الخارجية، بعد أن كان الحديث عن هذه الدولة خيارا غير واقعي ولا يمكن تحقيقه إطلاقا إلا بمعجزة غير متوقعة أو شيء من هذا القبيل، وفي أكبر لحظات اليأس والخيبة اللذين تملكها المواطن العراقي آنذاك وعلى حين غرة، أتت لحظة "انتفاضة تشرين" لتعيد تعريف الثوابت والمتعارف عليه على صعيدَي المشهدين السياسي والاجتماعي في العراق، انتفاضة شيعية المناطق ووطنية المنطلق.

لحظة تشرين أنتجت فراغا سياسيا كبيرا في المشهد العراقي. فبعد أن ضربت هذه الانتفاضة شرعية نفوذ الأحزاب وأضعفت موقفها في الشارع تركت للفاعلين في الحراك الاحتجاجي المجال بلورة هذا الغضب الشعبي سياسيا ولمراء الفراع الحاصل، من خلال إنتاج أحزاب سياسية برؤية جديدة مغايرة عما هو موجود من أحزاب العوائل والشخص الفاسدة والسباقات غير الديمقراطية التي حكمت العراق ما بعد سقوط نظام صدام حسين الدكتاتوري.

## ماذا وراء زيارة المعارضة التركية لمسعود البارزاني

أنفسهم دون حزب يصوتون له في الانتخابات إذا نجحت لائحة اتهام قانونية تدعو إلى إغلاق الحزب.

إيمانويل ماكرون. ومثل تركيا وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو الذي ظهر في الصفوف الخلفية خلال الصور الرسمية التي التقطت في الحدث.

ذوالفقار دوغان  
كاتب في موقع  
أحوال تركية



يتخذ حزب الشعب الجمهوري، الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، خطوات لإحياء روح المؤسس الحديث لتركيا من خلال تواجده المتزايد وجواره مع الإدارة الكردية في العراق المجاور.

يستوحى حزب الشعب الجمهوري شعار أتاتورك "السلم في الداخل، السلم في العالم"، لبيني جسورا مع حكومة إقليم كردستان في العراق في خطوة يبدو أنها مصممة لشد دعم الأكراد في تركيا قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام 2023.



من الممكن تفسير مثل هذه التحركات من قبل المعارضة الرئيسية في تركيا على أنها جزء من محاولة لكسب دعم الناخبين الأكراد أو محاولة للتعاون الخفي مع حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد

الحكومة التركية أقل تواجدا في العراق، بعد أن وضعت الدولة في مازق دبلوماسي بينما تميل إلى قضية أفغانستان.

واستضاف العراق مؤتمرا إقليميا في الثامن والعشرين من أغسطس بهدف تخفيف التوترات في الشرق الأوسط مع التأكيد على الدور الجديد للدولة العربية كوسيط. كما أتاح المؤتمر فرصة للدول للتعبير عن رأيها في مطالباتها بإعادة بناء العراق.

تتطلع بغداد إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار وفتح أبوابها للاستثمارات والمشاريع الإنشائية في المناطق المتضررة من الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ومن بين الحاضرين في "مؤتمر التعاون والشراكة" في بغداد، الذي نظمه فرنسا، الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، والعاقل الأردني عبدالله الثاني، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس الفرنسي

## الديمقراطية في العراق وهم ليس إلا

الدولة بميليشياتها أيضا. وهذا يتطلب منها ومن منظمات المجتمع المدني ترجمة جملة من المسائل جاءت في الدستور الذي تتبناه السلطة نفسها إلى واقع عن طريق تنظيم المظاهرات والإعتصامات والإضرابات، والتي لن تنجح إلا بقيام جبهة سياسية واسعة لمواجهة طغيان السلطة وفسادها.

من هذه المسائل حرية التعبير والتظاهر والتجمع، واحترام الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية، وإشاعة الثقافة الديمقراطية، وفي ظل التفاوت الكبير في موازين القوى بين أحزاب السلطة وتلك التي خارجها، يبقى وجود إعلام مرئي حر وديمقراطي وشجاع وموجه لأوسع الفئات الاجتماعية ضررا، سلاحا قويا في مواجهة ثقافة الجهل والتخلف والديماغوجيا التي ينتهجها إعلام السلطة وأحزابها.

ما يجري اليوم بالعراق هو شكل من أشكال الاستبداد الديني الطائفي يقنع ديمقراطي مشوه، وعليه فإن أي عملية سياسية مرتبطة بهذا الاستبداد أو ناتجة عنه ومنها الانتخابات التشريعية القادمة لا تمثل النظام الديمقراطي، ولا تعرف من الديمقراطية إلا اسمها. كما أن القوى المنتفذة والمهيمنة على مقدرات البلاد ليست مؤهلة لبناء نظام ديمقراطي حقيقي بالبلاد، ناهيك عن بناء الإنسان العراقي ووطنه.

مقاطعة الانتخابات وتنقيف الجماهير على مقاطعتها لا يسحب من السلطة الفاسدة شرعيتها فقط، بل تعتبر ميدانا للقوى الديمقراطية وجماهير شعبنا لخوض نضال سلمي واسع لتغيير ميزان القوى مستقبلا بما يتلاءم وتطلعات شعبنا ليحيا بكرامة وأمان.

"الدولة" العراقية تعترف بالتعددية السياسية في البلاد. والتعددية السياسية بالحقيقة تعتبر ركنا من أركان الديمقراطية، كون الصراع السياسي السلمي بين الأحزاب وما تقدمه من برامج سياسية للناخبين يرسمان شكل السلطة التشريعية/البرلمان، من خلال انتخابات نزيهة وشفافة وسلسلة من القوانين الضامنة لصراع ديمقراطي حقيقي.

فهل توفر في الانتخابات العراقية منذ الاحتلال الأمريكي للبلاد ما يشير إلى نزاهتها وشفافيتها؟ وهل تغير شكل المشهد السياسي وحصص الأحزاب الطائفية القومية في السلطة؟ إن الفساد وسوء توزيع الثروة والبطالة والفقر والأمية وغياب المشهد الثقافي الواعي وعدم إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها شعبنا، وغيرها الكثير من قبل سلطة المحاصصة، تلعب جميعها دورا كبيرا في عدم تطور الديمقراطية في بلادنا ويقاؤها حبسية المنطقة الخضراء والبيوتات الدينية والعشائرية والقبلية، وهذا ما يعلق عليه الفكر المصري سمير أمين قائلا إنها تعبر عن أزمة النظام الاستبدادي العام.

إن أصحاب المصلحة الحقيقية في بناء النظام الديمقراطي وانتشار العراق من الهوة السحيقة التي وصل إليها بسبب نظام المحاصصة الطائفية القومية، ليست الأحزاب والمنظمات السياسية التي تحمل برامج ورؤى مختلفة عن برامج ورؤى القوى المهيمنة فقط، بل القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع والتي تضررت نتيجة حروب النظام البعثي والحصار القاسي على شعبنا، وصولا إلى ضياع ميزانياته الفلكية نتيجة الفساد والإرهاب ومنها إرهاب

زكي رضا  
كاتب عراقي يقيم في الدنمارك

من الصعب جدا وصف نظام المحاصصة الطائفية القومية بالعراق بالنظام الديمقراطي. فوجود أو السماح بقيام أحزاب ومنظمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني، وإجراء انتخابات دورية لتشكل سلطة تشريعية/ برلمان لا تعني تحقيق الديمقراطية. كما أن التحولات الديمقراطية لا يمكن تحقيقها عبر فترات زمنية قصيرة، بل تأتي عبر فترات زمنية طويلة نوعا ما وتراكم كمي ونوعي لسلسلة من الصراعات السلمية في المجتمع.

والديمقراطية في حال تحقيقها تأخذ على عاتقها تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، من خلال قوانين ونظم علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وهذه العلاقة بين الدولة والمجتمع تصل بالاجتمع في نهاية المطاف إلى أن الصراع السلمي بين الطبقات الاجتماعية هو من يحدد شكل النظام السياسي الديمقراطي، من خلال التداول السلمي للسلطة طبعاً.

من غير المنطقي الحديث عن الديمقراطية في العراق اليوم دون توفر شروط قيامها والتي تتمثل بجملة أمور لم تتحقق، وإن تحققت فإن تجاوزه والانتفاخ عليها هما السمتان الأساسيتان في التعامل معها من قبل السلطة. فدولة القانون وسيادته يُصمدا بوجود عدد كبير من الميليشيات المسلحة، والتي نتيجة لضعف الدولة وفتاوى المؤسسة الدينية باتت تحمل الصفة القانونية، ممثلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولها امتدادات أخرى نتيجة نفوذها المسلح وتأثيرها في السلطة القضائية والسلطة الرابعة.

الحريات العامة، وهي ركن أساسي في بنية النظم الديمقراطية، تغيب هي الأخرى نتيجة قمعها في مهدها، كما جرى التعامل مع انتفاضة تشرين - أكتوبر وقتل المئات من المظاهرين الذين يبغ لهم القانون والدستور حرية التظاهر والتجمع. علاوة على تجاوز الدستور ونصوصه المتعلقة بحرية الفرد وحقوق الإنسان وتوفير الحياة الكريمة لأبناء المجتمع، ما ترتب ويترتب عنه وجود فجوة كبيرة بين المجتمع والدولة التي لا تتذكر هذا المجتمع إلا في مواسم الانتخابات!

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدباجي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة يعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

